

## تراجع تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري الجديد

السياسي في المجتمع الذي لا يزال في الغالب يتحفظ على حضورها في المجالس المنتخبة، فبعدما كان في حدود الـ120 مقعدا و145 مقعدا في البرلمانين الأخيرين نزل إلى 20 مقعدا. ولو أن بوابر ذلك ظهرت مع انزعاج العديد من القوى الحزبية والمستقلة من قانون المناصفة في لوائح الترشيحات بدعى الطابع الاجتماعي المحافظ في المدن والمحافظات الداخلية والريفية، واضطرت سلطة تنظيم الانتخابات إلى وضع استثناءات في هذا المجال، الأمر الذي اعتبر بداية إبعاد المرأة الجزائرية من المشهد السياسي.

**النتائج الأولية لعملية الاقتراع كشفت أن عدد المقاعد النسوية لم يتجاوز 20 مقعدا من أصل 407 مقاعد**

وكانت ذريعة "الحصة" التي استوجبهها القانون السابق للانتخابات محل انتقاد من طرف بعض الطبقة السياسية بدعى الاكتفاء بالحضور النسوي فقط وليس الحضور النضالي النوعي للمرأة، وهو ما أقرت وصف "برلمان الحقائق (الحالقات)" على البرلمان السابق، كناية عن لجوء الأحزاب السياسية حينها لماء لوائحها بأي كان من مختلف الفئات النسوية للتجاوب مع القانون فقط دون البحث عن العناصر الفعالة والمناضلات الحقيقيات.

والظاهر أن المرأة الجزائرية لن تكون الضحية الوحيدة للانتخابات، فقد أبرزت النتائج الأولية أيضا انحسارا للقوى الديمقراطية التي لم تحقق إلا نتائج محدودة، وكانت نتائج أحزاب صوت الشعب، جيل جديد، جبهة الحكم الراشد، والتحالف الوطني الجمهوري، وتجمع أمل الجزائر مخيبة لأصحابها، بنفس درجة الخيبة التي منيت بها أحزاب الصف الثاني من تيار الإسلام السياسي.

## الاشتباكات تختبر قدرة السلطة الليبية على ردع الميليشيات

المحلات والشوارع، وسط استمرار عمليات التحشيد العسكري.

ويتولى "الغار" منذ مطلع 2017 تأمين الطريق الساحلي بتكليف من السراج عقب الهجوم المسلح على تمرکزات الحرس الرئاسي غربي الزاوية.

ويعد "السلفوح" مقربا من عبدالغني الكليسي القيادي الميليشياوي بطرابلس ومستشار الأمن القومي بقرار تعيين صابر عن رئيس المجلس الرئاسي السابق فايز السراج، ومتهما بالسيطرة على العجالات وتحويلها إلى مركز لعملياته المشبوهة المتعلقة بتهرب السلع والنفط والبشر. وفي ظل استمرار التحشيد العسكري يبدو أن حكومة الدبيبة أمام أول اختبار أمام الميليشيات التي تعد عقبة رئيسية، إلى جانب المرتزقة، في طريق الحكومة للوصول بالبلاد إلى انتخابات عامة في 24 من ديسمبر المقبل.

وتنص تفاهات جنيف السويسرية التي توصل إليها الفرقاء في ليبيا على البدء الفوري لعملية حصر وتصنيف المجموعات والكيانات المسلحة بجميع اسمياتها على كامل التراب الليبي، سواء التي تضمها الدولة أو التي لم يتم ضمها، ومن ثم إعداد موقف عنها من حيث قاداتها وعد أفرادها وتسلحها وأماكن وجودها، وتفكيكها، ووضع آلية وشروط إعادة دمج أفرادها بشكل فردي إلى مؤسسات الدولة، بالنسبة إلى من تنطبق عليه الشروط

ولا تزال السلطة الليبية عاجزة حتى الآن عن اتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة الملف الأمني في البلاد، لاسيما المتصلة بإخراج المرتزقة وكذلك تفكيك الميليشيات وتوحيد المؤسسة العسكرية وذلك بالرغم من ممارسات الميليشيات التي كان آخرها في مدينة العجالات. وكان النائب العام الليبي المستشار الصديق الصور قد طالب بضرورة إدخال قوة شرطية إلى المدينة بسرعة.

صابر بلدي

الجزائر - مع بداية اتضاح ملامح البرلمان المقبل في الجزائر يظهر بوضوح أن الحضور النسوي يعد الخاسر الأكبر في الانتخابات التي جرت السبت الماضي، بعد تقلص لافت للمرأة في النتائج الأولية للاقتراع وعدم قدرتها على مجاراة الانتخابات الذكورية. فبعد أن كانت المرأة حاضرة بقوة القانون، جاء النمط الجديد ليكتفي باستقطابها في العملية السياسية دون أن يضمن لها نتائج معينة، كما جاءت القوى الديمقراطية بشقيها المعارض والمشارك في الانتخابات في الصف الثاني لكبر ضحايا الاستحقاق المذكور. ومنيت المرأة المرشحة للانتخابات النيابية المبكرة في الجزائر بخيبة أمل كبيرة بعد تراجع حضورها اللافت، بحسب ما أفرزته النتائج الأولية، وفشلت الكثير منهن سواء المستقلات، في لوائح الأحزاب أو المستقلات، الأمر الذي يعيد خطاب السلطة حول ترقية المرأة الجزائرية، ويضع النمط الانتخابي الجديد على المحك.

وإذا كان حضورها مضمونا بموجب قانون الانتخابات السابق، الذي أوجب حصة الثلث لها في أي لائحة ترشح، فإن القانون الجديد الذي أتى به الرئيس عبدالمجيد تبون، بمعية لجنة صياغة الدستور، اكتفى باستقطابها للعملية السياسية فقط، بينما انتزع أحيائها في الثلث، بعدما بات التصويت مفتوحا على أعضاء اللائحة، ولكل مرشح أو مترشحة ما حصل عليه من أصوات.

وكشفت النتائج الأولية لعملية الاقتراع أن عدد المقاعد النسوية لم يتجاوز 20 مقعدا من أصل 407 مقاعد، أغلبها موزعة بين حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم، رغم ترشح ستة آلاف امرأة ضمن لوائح الأحزاب السياسية والمستقلين.

ويضع حضور المرأة في البرلمان والقادم الخطاب السياسي حول النهوض بدور المرأة في المؤسسات الرسمية على المحك، كما يجسد ذكورية الفعل

طرابلس - هدد المجلس الرئاسي في ليبيا برئاسة محمد المنفي بملققة ومحاسبة ميليشيات مسلحة لا تزال في حالة اشتباك بمدينة العجالات غرب العاصمة طرابلس، داعيا إلى وقف الأعمال القتالية وعمليات الحشد العسكري.

ويرى مراقبون أن تلويح المجلس الرئاسي بمحاسبة الميليشيات يختبر جدية قدرة السلطة الانتقالية في ليبيا على ردع عناصر تلك الجماعات المسلحة التي تسيطر على غرب البلاد وتتصارع لتوسيع نفوذها.

وأعلن عضو المجلس الرئاسي عبدالله اللاقي في بيان نشره على صفحته الرسمية بموقع "فيسبوك" فجر الإثنين عن صدور توجيهات من "القائد الأعلى" بشأن التحشيدات القتالية بمدينة العجالات، مشددا على أن هناك دعوة لجميع الأطراف داخل العجالات بوقف التحشيدات والعمليات القتالية بشكل فوري. وتجددت الاشتباكات المسلحة فجر الإثنين بين ميليشيات من مدينة الزاوية يقودها محمد بحرون الملقب بـ"الغار" وأخرى تابعة لمدينة العجالات يقودها محمد مصطفى الزيتوني ومعروف بمحمد بركة وكنيته "سلفوح" بسبب استمرار ميليشيات الزاوية في "أعمال الحرق والنهب والخطف"، وفق وسائل إعلام محلية.

وأكد شهود عيان سماعهم أصوات إطلاق نار ومدفعية ثقيلة تهز المدينة الواقعة غربي ليبيا، مشيرين إلى أن أصوات الاشتباكات كانت بالقرب من الإنارة الضوئية بوسط المدينة، ما خلف أضرارا جسيمة بممتلكات المواطنين. وكانت الاشتباكات قد اندلعت بين هذه الميليشيات منذ الخميس الماضي استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة والثقيلة قذائف آر.بي.جي، وأسفرت عن مقتل عدد من الأشخاص من بينهم طالبة بالجامعة، فضلا عن أضرار مادية بالبنية التحتية بعد سقوط صواريخ عشوائية، كما توقفت الحركة كلياً بالمدينة وأغلقت

## إسبانيا تبحث عن وساطة لإنهاء أزمتها مع المغرب

الرباط ترفض تجديد عقد تسيير أنبوب غاز المغرب العربي - أوروبا



تحرك إسباني لوضع حد للأزمة مع المغرب

ذلك التعاون الذي ميز إسبانيا والمغرب لسنوات عديدة. ولفت الفلاح إلى أنه "إذا كانت إسبانيا راغبة في تسوية أزمتها مع المغرب فالأحرى أن تعرب عن نواياها الحسنة في إطار القنوات الدبلوماسية الثنائية التي حرص المغرب على أن تبقى قائمة بالرغم من التصعيد الإسباني عبر إقحام الاتحاد الأوروبي".

وتصر مدريد على موقفها من الصحراء الغربية ما من شأنه أن يعقد الأزمة حيث أكدت أرناسا غونزاليس ليا الأسبوع الماضي أمام البرلمان أن "موقف الحكومة الإسبانية من نزاع الصحراء لم يتغير مع هذه الحكومة الائتلافية التي يقودها بيدرو سانشيز ولن يتغير في المستقبل".

وأوضحت أن موقف مدريد من قضية الصحراء هو "سياسة دولة، ولهذا فهو ثابت، وهذه الحكومة لم تغيره، وبصراحة لن تغيره؛ لأنها تركز على مبادئ غير قابلة للتجزئة، مثل الدفاع عن التعددية واحترام الشرعية الدولية، وهما ركيزتا العمل الدبلوماسي".

والجمعة الماضي جمع اتصال وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن بنظيرته الإسبانية أرناسا غونزاليس ليا حيث شملت المحادثات بين الطرفين ملف الصحراء المغربية.

ويرى الفلاح "أن إمكانية الوساطة الأميركية تبقى واردة لكن شريطة عدم الإضرار بمصالح المغرب وأن تكون مخرجاتها غير طرفية أو مؤقتة، بل تتماشى مع ما ينتظر الجارين من تحديات تنموية وأمنية على المدى المتوسط والبعيد".

وأوضح أن "ورقة الوساطة الأميركية خيار لتسوية الأزمة لا يمكن أن تلجا إليها مدريد بنفس منطلق الاستقواء بطرف ثالث الذي نهجته عبر إقحام البرلمان الأوروبي في الأزمة".

ومحاولة لتخفيف حدة الأزمة مع المغرب، وجه سانشيز، في جولة بأميركا الوسطى، دعوة للمغرب إلى تجاوز الأزمة واستئناف الحوار والتعاون قائلا إن "هناك أشياء كثيرة توحدنا أكثر من تلك التي تفرق بيننا وعلينا تعزيز أجندة بناءة تجعلنا سنخالف هذا الحوار،

عبر إيجاد وساطة يبدو أن مدريد تريد أن تكون أميركية حيث رجحت الصحافة الإسبانية الموقعة منذ 25 سنة هو قرار سيادي وستكون له تأثيرات على الاقتصاد الجزائري والإسباني على حد سواء.

غير أن اللقاء لم يكن مبرمجا في برنامج باين قبل أن يتوضح أنه لقاء في ممر المركز الذي يحتضن الاجتماع الدولي. وأعلنت كارمن كالفو النائبة الأولى لرئيس الحكومة الإسبانية في وقت سابق أن سانشيز سيلتقي باين على هامش قمة حلف شمال الأطلسي، متوقعة أن يتم الحديث عن ضرورة مشاركة الولايات المتحدة في حل النزاع الإسباني المغربي.

وتسعى مدريد إلى استمالة واشنطن للضغط على الرباط حيث كانت إسبانيا قد هاجمت اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على صحرائه وتم إقصاؤها من مناورات الأسد الأفريقي 21، المستمرة في المغرب بمشاركة واشنطن وعدد من الدول.

بدأت إسبانيا تحركات جديدة تستهدف هذه المرة وضع حد للأزمة المتفاقمة مع المغرب وذلك في وقت استشعرت فيه مدريد خطورة تداعيات تلك الأزمة على مصالحها الاقتصادية، على وقع تواتر الحديث عن رفض الرباط تجديد عقد تسيير أنبوب غاز المغرب العربي-أوروبا، الذي يمر من الجزائر عبر المغرب، وجبل طارق إلى قرطبة.

محمد ماموني العلوي

الرباط - بدأت إسبانيا رحلة البحث عن وساطة لحلحلة الأزمة مع المغرب حسب ما أكدته تقارير إسبانية محلية، وذلك في وقت تتوجس فيه مدريد من تداعيات استمرار التصعيد مع الرباط الاقتصادية وغيرها.

وبالتوازي مع تقارير محلية أشارت إلى أن مدريد تريد وساطة أميركية لإنهاء النزاع مع الرباط، قالت صحيفة "الموندو" الإسبانية إن المغرب رفض تجديد عقد تسيير أنبوب غاز المغرب العربي - أوروبا، الذي يمر من الجزائر عبر المغرب، وجبل طارق إلى قرطبة، وهو خط تم تشييده سنة 1996.

ويرى مراقبون أن قرار المغرب عدم تجديد الاتفاقية الموقعة منذ 25 سنة هو قرار سيادي وستكون له تأثيرات على الاقتصاد الجزائري والإسباني على حد سواء.

رضا الفلاح  
رفض المغرب تجديد عقد تسيير أنبوب الغاز هو قرار سيادي

وقال رضا الفلاح استاذ القانون الدولي، في تصريح لـ"العرب"، إن "قرار المغرب هو قرار سيادي في إطار شروط العقد الذي ستهنته مدة سريانه هذه السنة"، مشيرا إلى أنه إذا كان المغرب مستعدا للتخلي عن استيراده للغاز الجزائري فهذا التوجه تسوغه مبررات اقتصادية ودوافع تقليص التبعية للغاز الجزائري في المقام الأول. ويأتي ذلك في وقت تحاول فيه إسبانيا إيجاد مخرج للأزمة مع المغرب

## حركة النهضة تتوعد خصومها في تونس

في الحكومة المقبلة وكذلك في الغالبية الجديدة".

وتأتي هذه التطورات في وقت تشهد فيه تونس احتجاجات ليلية متصاعدة وسط تشابك الشباب في العديد من المناطق مع عناصر الأمن وذلك على خلفية حوادث اتهمت فيها الشرطة بارتكاب انتهاكات.

وشهدت منطقة سيدي حسين السيجومي غربي العاصمة التونسية اشتباكات ليل الأحد - الإثنين بين شبان وعناصر الأمن وذلك تنديدا بوفاة شاب تتهم أفراد عائلته الشرطة بتعذيبه حد القتل، وكذلك بتعرية شاب آخر والإعتداء عليه في حوادث دعت بالمعارضة إلى التلويح بحجب الثقة عن حكومة هشام المشيشي الذي يشغل منصب وزير الداخلية بالإنابة.



تصعيد جديد

قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي) بسبب تعديل وزاري أجراه المشيشي ورفضه الرئيس سعيد بذريعة أنه شابهته العديد من الإخلالات.

وقال المحلل السياسي خليل الرقيق إنه "عندما توجد الغطرسة والخطاب التصعيدي والعنف لدى حركة النهضة إلا وترحل حكومة، وهذا موجود تاريخيا منذ تسلمها مقاليد الحكم في 2011".

وتابع الرقيق في تصريح لـ"العرب" أن "النهضة تعمل باختصار على التهديدات والخطاب التصعيدي لترغم الخصوم على التراجع في مفاوضات قائمة وهذا في الواقع غير مطمئن جاءت في شكل رسائل إلى مختلف الأطراف التي تعتبر الحركة أنها تقف في خندق القوى المناهضة لها".

وأضاف الترجمان في تصريح لـ"العرب" أن "هناك أزمة اليوم بخلفيات اقتصادية واجتماعية عميقة فشل الحكومة التي تدعمها النهضة وعجزها عن إيجاد أي حل للمشاكل المتراكمة في البلاد، دفعها إلى محاولة الزج بقوات الأمن في صراع مع الشارع".

ودابت حركة النهضة على الاستنجاد باتهام الخصوم باستهداف الديمقراطية في ظل توسع دائرة المعارضين لسياساتها ما جعل مراقبين يرجحون أن تكون رسائلها الأخيرة تستهدف تحسين شروط التفاوض مع هؤلاء مقابل التضحية برئيس الحكومة هشام المشيشي.

وهناك قطيعة بين رأسي السلطة التنفيذية في تونس (رئيس الجمهورية

وجاءت رسائل النهضة في وقت يتواتر فيه الحديث عن إمكانية انعقاد مجلس الأمن القومي في تونس لاحقا على وقع أزمة حادة في البلاد ترافقها احتجاجات ليلية متصاعدة.

ويرى مراقبون أن رسائل الحركة موجهة بالأساس إلى الشارع الغاضب وللأحزاب السياسية التي تهدد بالانتفاض ضد سياسات الحكومة، علاوة على الرئيس سعيد الذي يلوح هو الآخر بالتحرك ضد من يسميهم بالفاسدين.

وقال المحلل السياسي باسل الترجمان إن "تهديدات حركة النهضة وقياداتها جاءت في شكل رسائل إلى مختلف الأطراف التي تعتبر الحركة أنها تقف في خندق القوى المناهضة لها".

وأضاف الترجمان في تصريح لـ"العرب" أن "هناك أزمة اليوم بخلفيات اقتصادية واجتماعية عميقة فشل الحكومة التي تدعمها النهضة وعجزها عن إيجاد أي حل للمشاكل المتراكمة في البلاد، دفعها إلى محاولة الزج بقوات الأمن في صراع مع الشارع".

ودابت حركة النهضة على الاستنجاد باتهام الخصوم باستهداف الديمقراطية في ظل توسع دائرة المعارضين لسياساتها ما جعل مراقبين يرجحون أن تكون رسائلها الأخيرة تستهدف تحسين شروط التفاوض مع هؤلاء مقابل التضحية برئيس الحكومة هشام المشيشي.

وهناك قطيعة بين رأسي السلطة التنفيذية في تونس (رئيس الجمهورية

تونس - بعثت حركة النهضة الإسلامية برسائل متعددة العناوين إلى خصومها السياسيين في تونس وعلى رأسهم الرئيس قيس سعيد في الوقت الذي يعجز فيه الفرقاء عن إنهاء حالة الانسداد السياسي في البلاد التي باتت ترافقها اضطرابات اجتماعية ناجمة عن احتجاجات تندد بانتهاكات للشرطة.

وفي الوقت الذي هدد فيه الرئيس سعيد الأسبوع الماضي بالتحرك ضد من وصفهم بالفاسدين وانطلاقا من الآليات الدستورية المتاحة له، توجه رئيس مجلس شورى حركة النهضة الإسلامية، عبدالكريم الهاروني بخطاب تصعيدي قائلا "لا أحد يهدد النهضة ولا زعيمها ولا نتحدثنا في الشارع لأن النهضة أقوى منكم في الشارع".

واستحضر الهاروني مفردات الديمقراطية في التلميح لخصومه حيث شدد على أن "حركة النهضة أخذت تاشيرة بعد 30 سنة وعندما حكمت أصبحت تعطي التاشيرة في بضعة أيام، هذه الحركة دفعت كل الثمن وعندما وصلت للحكم لم تقص أحدا، لذلك هي ولدت ديمقراطية وستبقى ديمقراطية وستبقى حصن تونس من أجل الديمقراطية".

وبدوره، وجه رئيس الحركة الذي يرأس أيضا البرلمان راشد الغنوشي رسائل إلى خصومه محذرا من الدعوة إلى الانقلاب في إشارة صريحة إلى الدعوات للرئيس سعيد بتفعيل الفصل 80 من الدستور وإعلان التدابير الاستثنائية. وقال الغنوشي موجها خطابه لهؤلاء الذين لم يسعهم "أقول لمن يهدد بالانقلاب استعد من الشيطان".